



حوزة الإمام الصادق
الافتراضية

بسم الله الرحمن الرحيم علم النحو: كتاب شرح قطر الندى (٢) خلاصة الدرس الثامن والعشرون

المستثنى



وان كان الاستثناء **منقطعاً**، فأهل الحجاز يوجبون النصب فيقولون: (ما فيها أحدٌ إلا حماراً)، وبلغتهم جاء التَّنْزِيلُ، قال الله تعالى: ﴿ مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ ﴾، وبنو تميم يُجيزون النصب والإبدال، ويقرؤون: (إلا اتِّبَاعُ الظَّنِّ) بِالرَّفْعِ، على أنه بدل من (العلم) بِاعْتِبَارِ المَوْضِعِ، ولا يجوز أن يقرأ بالخفض على الإبدال مِنْهُ بِاعْتِبَارِ اللَّفْظِ.

لأنَّ الخافِضَ لَهُ (من) الرَّائِدَةُ وإِتْبَاعَ الظَّنِّ معرفةٌ مُوجِبَةٌ ومن الرَّائِدَةُ لا تعملُ إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَانِ مِنْ تَفَاوُتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾.

وإذا تقدم المُسْتثنَى على المُسْتثنَى مِنْهُ، وجب نصبه مُطلقاً، أي: سواء كان الاستثناء **منقطعاً**، نحو: (ما فيها إلا حماراً أحدٌ)، أو **متصلاً**، نحو: (ما قام إلا زيداً القومُ)، قال الكُميت:
وما لي إلا آل أحمد شيعه *** وما لي إلا مذهب الحقي مذهب
وإنما امتنع الإِتباع في ذلك لأن التَّابِعَ لا يتقدَّم على المتبوع.

وإن كان الكلام السَّابِقَ على (إلا) غير تامٍّ. ونعني به ألا يكون المُسْتثنَى مِنْهُ مذكوراً. فإن الاسم المذكور الواقع بعد (إلا) يُعطى ما يستحقُّه لو لم تُوجد (إلا) فيقال: (ما قام إلا زيدٌ) بِالرَّفْعِ، كما يُقال: (ما قام زيدٌ) و(ما رأيتُ إلا زيداً)، بِالنَّصْبِ، كما يُقال: (ما رأيتُ زيداً) و(ما مررتُ إلا بزيدٍ) بِالجَرِّ، كما يُقال: (ما مررتُ بزيدٍ). ويُسمى ذلك استثناءً **مُفَرَّغاً**، لأن ما قبل (إلا) قد تفرغ لطلب ما بعدها، ولم يشغل عنه بالعمل فيما يقتضيه، والاستثناء في ذلك كله من اسم عام محذوف؛ فتقدير (ما قام إلا زيد): ما قام أحدٌ إلا زيد، وكذا الباقي.

ويستثنى بـ (غير) و(سوى) خافضين معربين بإعراب الاسم الذي بعد (إلا) و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا)، نواصب أو خوافض، و(ما خلا)، و(ما عدا)، و(ليس)، و(لا يكون)، نواصب.

لمشاهدة الدروس يمكنكم مراجعة الموقع الإلكتروني:

حوزة الإمام الصادق عليه السلام الافتراضية لتعليم الدروس الحوزوية (imamsadiq.tv)